ديمقراطية الجيل الرابع

الدولة المدنية الحديثة : التطور المنطقي لمصر

أ.د.حسام بدراوي

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية

تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للأحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.

٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .

3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.

٤ـ دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

ديمقراطية الجيل الرابع

الدولة المدنية الحديثة : التطور المنطقي لمصر

أ.د حسام بدراوي

مقدمة: ديمقراطية الجيل الرابع

إننا إذا رجعنا إلى تاريخ الثورات الاجتماعية أو السياسية، لا نستطيع أن نرى حركة يصدق عليها أنها حركة «حقوق إنسانية» بمعنى من معانى هذه العبارة كما نفهمها فى العصر الحاضر. فربما كان بينها ما يسمى بحركات الديمقراطية فى اليونان، التى فسر فيها استخدام كلمة ديمقراطية على أنها من حركات الشعوب والحقوق الإنسانية ولكنها ليست كذلك حتى فى دلالتها اللفظية. فكما يقول الأستاذ العقاد: «إن النظام الديمقراطى فى اليونان كان يطلق على الحكومة التى تشترك القبائل فى انتخابها، ولم يكن اشتراكها فى الإنتخاب اعترافا بحق إنسانى يتساوى فيه أحاد الناس، وإنما كان اعترافا بالقبيلة واتقاء لمعارضتها عن العمل فى الجيش.

وقد توالت على اليونان والرومان أنواع من الحكومات الديمقراطية لم يكن لها من مبدأ تقوم عليه غير أنه خطط عملية لدرء الفتنة واستجلاب الولاء من المجندين للجيش والأسطول من أبناء القبائل وأصحاب الصناعات.

وسوف نعتبر ذلك الجيل الأول من الديمقراطية.

أما الحقوق الإنسانية والانتخابية التى نشأت فى الديمقراطية الغربية فى أواسط القرن العشرين، فقد تدرجت فى التعميم على حسب الحاجة إلى الناخبين، فنالها العمال فى البلاد الصناعية قبل أن ينالها الزارع، ونالتها المرأة بعد أن أصبحت عاملة فى المصانع تنوب عن الجنود فى الحرب، ونالها الملونون فى الولايات المتحدة بعد اضطرار الدولة إلى خدماتهم فى المجتمع وفى الجيوش على التدريج فى الحربين

العالميتين، ونالتها الشعوب المختلفة نتيجة للضغوط المتبادلة والصراعات بين الطبقات للوصول إلى صيغة سياسية معينة يرتضيها كل الأطراف.

وسوف نعتبر ذلك الجيل الثاني من الديمقراطية.

أما الحقوق الإنسانية المعترف بها من ناحية المبدأ وليست خططاً عملية يوجبها تكافؤ القوى بين الطوائف وجماهير الناخبين، فتمثلها ديمقراطية إنسانية لا يمكن تصورها دون عناصر المساواة، والمسئولية الفردية، وقيام الحكم على الشورى وعلى دساتير معلومة من الحدود والتبعات... وهى العناصر التى ننادى بها كمبادئ عامة وليست اضطرارا لواقع انتخابى أو خدمة فى الجيوش، ولكنها تمثل إيمانا حقيقيا بكيفية العدالة فى الحكم إعترافا بحقوق المواطنين، بغض النظر عن مستواهم التعليمى أو موقعهم الإجتماعى.

وسنعتبر ذلك الجيل الثالث من الديمقرطية.

ولكننا نلاحظ ونحن ننظرإلى الديمقرطية الغربية من الجيل الثالث، وما يطبق منها في دول العالم، خاصة الدول النامية، نجِد كثيرا من التناقضات بين الفلسفة والواقع، وتجبر السلطات الممنوحة للحكومات، وأحيانا الظلم الإجتماعي لطبقات من الشعوب التي لا تستطيع بمقومات معارفها وقدراتها أن تحصل علي تكافؤ حقيقي للفرص المتاحة كما ندعي ونقول، فالأكثر تعليما، والأكثر ثراء، والأكثر انفتاحا علي العالم، يحصل علي الفرصة، وتزداد الفجوة بين المواطنين تدريجيا وتضيع في كثير من الأحيان فرص التنمية الإنسانية التي نبتغيها من الحكم الرشيد. ديمقراطية الجيل الثالث نجحت جزئيا في أوروبا وأمريكا الشمالية ولكنها فشلت في تطبيقها في الدول النامية والفقيرة.

دفعنا ذلك كباحثين يرغبون في إستنفار ردود فعل المواطنين إلى طرح سؤال في السوشيال ميديا نقول فيه:

"كيف يتحكم ويظلم من نختاره فيمن إختاره وهو يعلم أن من يختاره يستطيع تغيير إختياره وأنه رهن إرادة من إختاره. وكيف يستهين من تدفع لهم مرتباتهم ويدينون بموقعهم بمن يتكلف قيمتها ويعطيهم وظائفهم إلا لو كان النظام غير كفء ولا يعبر عن حقيقه توازن القوي .

الشعوب أقوي من حكامها بدون الحاجه لثورات او مظاهرات إذا إستخدموا حقوقهم في الإختيار وقت الإختيار."

وجائتنا عشرات الردود والمداخلات، في كيفيه الوصول إلى ديمقراطية الجيل الرابع التي تحقق أهداف الديمقراطيه وتجنب واقع ما حدث ويحدث في دول العالم النامي من بدائل، إما عسكريه، أو أمنيه، أو دينيه إبتعادا عن الدولة المدنية الحديثة كما تبغيها الشعوب .

وفي نهاية هذه الدراسة نماذج من الآراء التي تمثل توجهات المجتمع المختلفة التي جائتنا بعد نشر فلسفة الجيل الرابع للديمقراطية.

فما هي الدولة المدنية التي نعنيها هنا؟

الدولة المدنية الحديثة التي أشار إليها الدستورالمصري:

هي دولة تحافظ وتحمي كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية وتنميهم. وهناك عدة مبادئ ينبغي توافرها في الدولة المدنية والتي إن نقص أحدها فلا تتحقق شروط تلك الدولة أهمها:

- أن تقوم تلك الدولة على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث أنها تضمن حقوق جميع المواطنين، ليس كهبة من الحاكم ولكن كحق من واجبه الحفاظ عليه.

- ومن أهم مبادئ الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لإنتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فهناك دوما سلطة عليا هي سلطة الدوله من خلال آليات ناجزة للقانون والتي يلجأ إليها الأفراد عندما يتم انتهاك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. فالدولة هي التي تطبق القانون بلا إنتقائية، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم.

- من مبادئ الدولة المدنية الثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة، فالدولة المدنيه لا يوجد بها تعسف ولا نقض للتعاقدات لصالح فئه عن فئه. والدوله المدنيه تحترم تعاقدات الأفراد والشركات الخاصه مع الدوله، ولا تلقي علي أكتافهم إختلافات مؤسسات الدوله الحكومية مع بعضها.

- وتتميز الدولة المدنية بتكافؤ الفرص بين المواطنين بأسس معلنة ، كذلك الإيمان وتطبيق مبدأ المواطنة والذي يعني أن الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته، وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين..

- ومن أهم مبادئ الدولة المدنية أنها لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة. كما أنها لاتعادي الدين أو ترفضه فرغم أن الدين يظل في الدولة المدنية عاملا في بناء الأخلاق وخلق الطاقة للعمل والإنجاز والتقدم. أن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، فذلك يتنافى مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية، كما أن هذا الأمر قد يعتبر من أهم العوامل التي تحول الدين إلى موضوع خلافي وجدلي وإلى تفسيرات قد تبعده عن عالم القداسة وتدخل به إلى عالم المصالح الدنيوية الضيقة.

- تتميز الدولة المدنية بمبدأ احترام القانون و الديمقراطية والذي في جوهره يمنع أن تؤخذ الدولة غصبا من خلال فرد أو نخبة أو عائلة أو نزعة أيديولوجية أو جماعة دينية، ويتم تبادل السلطة فيها في إطار من حرية الفرد في التعبير و الترشح والإنتخاب ، وتوضع كل مؤسساتها في نطاق المحاسبية، وتتوازن السلطات التنفيذية والرقابية والقضائية فيها فلا تتوغل سلطه علي أخري .

- وتتميز الدولة المدنية بالتزام الأقلية بنتيجة الإنتخابات الحرة علي كل المستويات، ولكن تلتزم الأغلبية الحاكمة المنتخبة أيضا بحقوق الأقليات التي يحميها الدستور، وبالإلتزام بتداول السلطة

- وإجراء الإنتخابات في أوقاتها بمراقبه المجتمع المدني ولا مانع من مراقبه دولية لضمان ثقة الشعب في النتائج.

- الديمقراطية في الدولة المدنية ليست فقط صندوق الإنتخابات، ولكن تتمثل في المناخ الحر للترشح، وعدم الإقصاء المبكر لأي معارض طالما يتواجد في إطار الدستور والقانون.

- في الدولة المدنية، الحرية ينظمها القانون، الذي يمنع آن تكون الحرية طريقا للفوضي أو اختطاف السلطة. وكما يحمي القانون الأفراد والجماعات من سوء استخدام الحرية، فإنّه يمنع سوء استخدام السلطة. لأن في الدولة المدنية، مؤسسات الدولة لا تحمي حاكما ولكنها تحمي الشعب والدستور.

ماهو تعريف الحكم العسكري ومشتقاته:

إن تعريف الحكم العسكري في الأدبيات هو الأنظمة التي تحكم الدولة إذا ما استلم العسكريون الحكم وأوقفوا العمل بالقوانين المدنية أو أخضعوها لسيطرتهم. وهو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة وإختلال الأمن وتقرر فيه حالة الطوارئ حتى يزول الخطر عن البلاد وتمنح فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة حتى يعود الأمن والاستقرار للبلد وغالباً ما يقرر حاكم الدولة هذه الأحكام العرفية.

هناك تعريف آخر للحكم العسكري نما عبر الزمن ، عندما تطول مده وجود العسكريين في السلطه. إنه **الحكم العسكري الأمني** الذي يتلحف بالرداء المدني ليحسن صورته أمام الشعب و العالم. وهو الحكم الذي يمنع المدنيين بشكل مباشر أو غير مباشر من الوصول للحكم ، ويجهض العمل الحزبي والسياسي حتي لا تكون للقوي المدنية قيمة في الإنتخابات ، ويتداخل في الحكم المدني من خلال التحكم في المؤسسات المدنيه برجال الجيش، فلا تسير أمور البلاد إلا بهم ولا يتخذ قرار إلا بموافقتهم ويختل التوازن بين

السلطات، فتتغول السلطه التفيذيه علي السلطات الأخري، النيابيه والقضائيه ويتم التحكم في سلطه الإعلام بالترغيب والتهديد، وتتهمش كافة مؤسسات الدولة إلا من مؤسسات الجيش.
والأهم في هذا النظام أنه يتم تكتيف القوي المدنية بواسطة أجهزة الأمن و بالقوانين وتفسيراتها ، وتصبح العدالة إنتقائية لمصلحة الحاكم. والخطير أنه بمرور الوقت تصبح حجة البقاء في الحكم وإيقاف تداول

السلطة مرتبطة بغياب البديل أو عدم كفائتة وهو النتيجة الطبيعية لتهميش مؤسسات الدولة المدنية ، وإنهيار التنميه الإنسانيه ونظم التعليم والتدريب

وبمرور الوقت أيضا يفقد المجتمع ثقته في المؤسسات المدنية، ويتولد إحساس ويقين لدي العسكريين أن المجتمع المدني رخو، بلا نظام ولا يصلح لإداره البلاد.

قد يحدث كل ذلك في دوله ما أو بعضه وقد تؤدي الأحداث اليه بفعل فاعل، ولكن في النهايه، فإنه حكما عسكريا برداء مدني .

الدولة المدنية والدين والمواطنة:

لا يوجد تعارض بين الدولة المدنية والدين، فلكل منهما مجاله ، فأساس الدولة المدنية دستور اتفق عليه المجتمع يؤكد أن الشعب مصدر السلطات، ويكون هذا الشعب فاعل بمشاركته في الحكم من خلال مؤسسات الدولة وسلطاتها حيث يخضع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون. وعليه لا يجوز أن تكون مرجعية الدولة المدنية وحياً سماوياً ولا دكتاتوراً أرضياً، فالديمقراطية عنصرٌ أساسيٌ من عناصرها، فالدولة التي تنتهك وتصادر حقوق المواطنين وحرياتهم ليست دولة مدنية.

وعلي جانب آخر فإن الدولة المدنية لا تحول بين المواطن ودينه ولكنها تحول بين استغلال الدين في السياسة بواسطة رجال الدين، أو العداء للدين بواسطة رجال السياسة لتبرير الدكتاتورية وكبت حقوق المواطنين وحرياتهم.

والدولة المدنية دولة لجميع مواطنيها لا تميز بينهم في العرق أو اللغة أو الجنس أو الدين، ولهذا فإن تدين المواطن أو عدم تدينه، أو إيمانه أو عدم إيمانه ليس من شأن الدولة، وليس للمواطن المتدين أو التابع لدين

أغلبية الشعب أو التابع لدين أقليته ميزة على غيره. فالدولة كمؤسسات وموظفين تُمارس الحياد بخصوص دين وتدين مواطنيها، ولكن هذا الحياد لا يتعارض مع ان الدولة المدنية قد تتصف وتُعرف بمظاهر دين مواطنيها فيكون لها طابع دين أغلبيتهم، فالزائر لبريطانيا مثلاً يستدل من العطلة الأسبوعية ومن احتفالات الدولة وثقافتها بأنها دولة بطابع مسيحي، إلا أن ذلك الطابع والإرث المسيحي لا يغير من حقيقة أن مرجعية الدولة هي الدستور والقانون فقط.

العملية التشريعية في الدولة المدنية تقوم على أساس توافق الأغلبية البرلمانية، فإن وضعت الأغلبية تشريعاً مستمداً من الشريعة الإسلامية أو المسيحية أو الوضعية فإن هذا التشريع يصبح قانوناً للدولة يطبق على مواطنيها باعتباره كذلك، ولكنه لا يعتبر قاعدة شرعية أو دينية. يتضمن ذلك أنه إذا تغيرت الأغلبية البرلمانية فلها أن تغير ذات القانون أو تعدله حسبما تراه مناسباً، فلا قدسية لنص القانون إلا بمقدار

استمرار دعمه من قبل الأغلبية البرلمانية، شريطة التزام ذلك القانون بالدستور كمرجعية عليا، فلا يجوز أن يصدر قانون يخالف مبادئ الدستور أو يتعارض مع حقوق وحريات المواطنين وإلا اعتبر القانون باطلاً وللمحكمة الدستورية إلغاؤه.

الدولة المدنية كمفهوم تجاوزت العلمانية كمصطلح إشكالي، كما تجاوزت تأسيس الدولة على المقدس والديني.

إن الأحزاب السياسية التي تطمح باستبدال نصوص الدستور بنصوص قدسية دينية تخرج عن مفهوم الدولة المدنية، وفي هذا النطاق فإنه لا يعيب الدولة المدنية أن تلحق بركبها أحزاب بتوجهات دينية، بشرط أن تغير تلك الأحزاب هدفها المعلن بإقامة دولة دينية .

قد يقول البعض ان هذا انعطاف تكتيكي لتلك الأحزاب أو "تقيةٌ سياسية" وقد يكون هذا حقيقياً وصحيحاً، ولكن في الدولة المدنية لا تملك إقصاء أحد يقبل بقواعد اللعبة السياسية السلمية وعلي الدوله ان تقاوم الخروج عن مبادئ الدولة المدنية بالعمل على حشد المؤيدين وليس إقصاء المعارضين.

لقد رصدنا أن المواطنة لا تتحقق في الدولة الدكتاتورية حتى وإن وُجِدت مساحة من الحرية السياسية، . كما لا يمكن بناء الدولة المدنية في ظل الدولة المذهبية أو الدينية المجردة من العلمانية، لأن العقيدة الدينية كما يسوق لها رجال الدين لا تؤمن بحق جميع المواطنين على قدم المساواة طالما أن القانون الديني يميز بين العقائد. ومن هنا تبرز أهمية حرية العقيدة في المجتمع المدني.

تعريف الدولة:

في كثير من كتب القانون الدستوري يعرفون الدولة عن طريق بيان أركانها دون الحديث عن ماهيتها، وأركان الدولة كما يجيء في هذه الكتب ثلاثة: ركن جغرافي يطلق عليها لفظ إقليم وهو متمثل في قطعة محددة من الأرض، وركن إنساني يطلق عليهم شعب وهو متمثل في مجموعة من الناس تعيش في هذا الإقليم، وركن معنوي يطلق عليه السلطة العامة المستقلة ذات السيادة وهو متمثل في الحكومة التي تملي إرادتها على ذلك

الإقليم وما حواه من مخلوقات أو موجودات، وهذا الركن الأخير يتفق مع المعنى اللغوي في الدلالة على الدولة.

الدولة في التراث المصري

بدأت الحضارة المصرية في حوالي العام 3150 ق.م، عندما وحد الملك مينا (نارمر) جنوب و شمال مصر معا، وتطورت بعد ذلك على مدى الثلاث ألفيات اللاحقة و ضمت تاريخياً سلسلة من الممالك

المستقرة سياسياً، تخللتها فترات عدم استقرار نسبي تسمى الفترات المتوسطة. بلغت مصر القديمة ذروة حضارتها في عصر الدولة الحديثة، وبعد ذلك دخلت البلاد في فترة انحدار بطئ. هوجمت مصر في تلك الفترة من قبل العديد من القوى الأجنبية، وانتهى حكم الفراعنة رسمياً حين غزت الإمبراطورية الرومانية مصر وجعلتها إحدى مقاطعاتها.

نجحت الحضارة المصرية القديمة في وادي نهر النيل حيث توافرت لها كل مقومات الزراعة من تربة خصبة ومياه ومناخ معتدل، وساعد التنبؤ بالفيضانات والسيطرة على أضرارها في إنتاج محاصيل زراعية وافرة أسهمت في التنمية الاجتماعية والثقافية. واستخرجت السلطات مع توافر المواد اللازمة الكثير من المعادن الموجودة في منطقة الوادي والمناطق الصحراوية المحيطة به، وكتبت ووضعت نظام كتابة مستقل بها، ونظمت البناء الجماعي والمشاريع الزراعية، بالإضافة للتجارة مع المناطق المحيطة بمصر، وكان تعزيز القوى العسكرية للدفاع العسكري ضروريا لمقاومة أعداء الخارج، وتأكيد الهيمنة للأسر الفرعونية على البلاد.

وقد كان تنظيم تلك الأنشطة وتحفيزها يتم من خلال نخبة من البيروقراطيين والزعماء الدينيين والإداريين تحت سيطرة فرعون مصر الذي حرص على التعاون والوحدة بين المصريين، في سياق نظام سياسي محكم.
قد تكون مصر هي أول دولة بتعريف الدولة الحديث ، في التاريخ الإنساني كله، وهو ما يجعل هذه الدوله سابقة للحضارات المعروفة كلها وهو ما لا يجب أن تتخلي مصر عنه، وتنسب نفسها لواحدة فقط من الحضارات التالية لها او لحضارات من غزوها بجيوشهم وقت الضعف.

كان سكان مصر في وقت الدولة المصرية الفرعونية الحديثة حوالي ٧ مليون نسمة عندما كان تعداد البشر علي الكرة الرضية لا يتعدي ٣٠٠ مليون نسمة.

ولقد تضمنت إنجازات دولة قدماء المصريين استغلال المحاجر، المسح وتقنيات البناء التي سهلت بناء الأهرامات الضخمة والمعابد والمسلات، بالإضافة لنظام رياضيات عملي وفعال في الطب. وأنظمة للري وتقنيات الإنتاج الزراعي، وأول ما عرف من السفن، وأشكال جديدة من الأدب، وأول معاهدة سلام معروفة.
تركت مصر القديمة إرثاً دائماً للبشرية جمعاء وأخذ منها اليونانيون القدماء الكثير وتلاهم الرومان, ونُسخت وقُلدت حضارة الدولة المصرية من فن عمارة على نطاق واسع في العالم، ونقلت آثارها إلى بقاع الأرض .

لقد ألهمت الدولة المصرية خيال المسافرين والكتاب لعدة قرون، وأدت إكتشافات في مطلع العصر الحديث عن آثار وحفريات مصرية إلى أبحاث علمية للحضارة المصرية تجلت في علم أطلق عليه علم المصريات، ومزيداً من التقدير لتراثها الثقافي في مصر والعالم.

الدولة في التراث الإسلامي:

أول ملامح للدولة في التراث الإسلامي بدأ بعد وصول النبي محمد عليه الصلاه والسلام الي المدينة، وتولي فيها السلطة الدينية والمدنية. كان يسكن المدينة قبائل مختلفه متحاربة ومتضامة ، ويسكنها أيضا قبائل يهودية وبعض المسيحيين وغيرهم.

وقد وضع محمد (ص) دستورا مدنيا للدولة وكتبه ووثقه ووقعت عليه القبائل المختلفة، وآخي فيه بين المهاجرين والأنصار كفئه موحدة من المسلمين. وأعطي حقوقا مدنيه للجميع في الحرب والسلم، بغض النظر عن الديانه.
بوفاه الرسول، وامتداد المد الإسلامي الي الشام والعراق وفارس ومصر كان لابد من إيجاد نموزج جديد للحكم ، خصوصا ببدايه الخلاف بين معاصري الرسول حتي من المبشرين بالجنه وبعضهم، ثم بين علي بن ابي طالب ومعاويه ابن ابي سفيان .

إن من رأينا أنه كان طبيعيا ومعقولا إلى درجة البداهة أنه لا توجد بعد النبي زعامة دينية، وأما الذي يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك فإنما هونوع من الزعامة جديد ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين. ولعل الدليل علي ذلك تولي معاويه بن ابي سفيان الحكم وقتله للمنافس له وأسرته رغم إعترافه بأنه أعلم منه دينيا، وأقرب

الناس الي الرسول. ثم تولي يزيد إبنه، بعده حكم بلادا إمتدت من آسيا الي افريقيا ، وقد كان معروفا كشخصية بعيدة عن الدين شكلا وموضوعا، أي انها كانت زعامه دنيويه تأكيدا.

إنتقل الحكم الي شكل لا ديني، ولكنه يلبس لباس الدين ليؤكد سطوته. وإذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين.

لقد إنتقل الحكم البلاد المفتوحه بالجيوش العربيه الي ديكتاتوريه جديده باسم الدين، تنتقل السلطه فيها بالوراثه، ولا يسمح فيها بالمعارضه، ولا يمكن فيها تداول السلطه الا بالثورات او الإغتيالات للحكام حتي بين أفراد الأسره الواحده. لقد كان حكما عسكريا باسم الدين.

يقول ابن خلدون بعد مئات السنين، أنه نظرا لاختلاف الإرادات والمقاصد بين الناس وملوكهم فقد يجر ذلك إلى هرج وتقاتل فكان لا بد للتغلب على هذا الاحتمال من " أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلم لها الكافة، وينقادون إلى أحكامها كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم. وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها، ولا يتم استقرارها ". ثم يبين أنواع السلطة في الدولة فيقول: " فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وسادة الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها وينفذها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا من أجل الآخرة."

فهو يفرق هنا بين سياسة عقلية وهي الأشبه بما يدعونه الدولة المدنية، وبين سياسة دينية فكانت الدولة عنده ثلاثة أنواع:

دولة قائمة على حمل الناس على مقتضى الغرض كيفما يراه الحاكم والشهوة التي لديه بغض النظر عن رأي المحكومين، وهي ما يمكن أن نطلق عليه الدولة المستبدة، أو الديكتاتورية.

ودولة قائمة على حمل الناس على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، وهي ما يمكن أن نطلق عليه الدولة المدنية،

ودولة قائمة على حمل الناس على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية وقياس كل الأمور الدنيوية علي مقياس تفسير الخليفه للشرع في الدين وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدولة الدينيه

الدولة المدنية في الثقافة الغربية:

الدولة المدنية Secular مفهوم مترجم ومعرب من الثقافة الغربية الحديثة ويقصد به الدولة التي تستقل بشئونها عن هيمنة وتدخل الكنيسة، فالدولة المدنية هي التي تضع قوانينها حسب المصالح من خلال الإنتخابات ويتم فيها تداول السلطه حسب رأي الأغلبيه. وهي في نفس الوقت لا تخضع لتدخلات الكنيسة ولا لرجال الدين الذين إستغلوا الدين في العصور المظلمة للغرب في إستغلال الجمهور والتحكم فيه لصالح الكنيسة وصالحهم مع منع التطور والتفكير فيما أقروه كحقائق نهائيه مهما قال العلم وأثبتته التجارب . عند البعض الدولة المدنية هي الدولة العلمانية وفي تعريفهم هي كفر بالدين .

" الحكومة المدنية في الفضاء المعرفي الغربي تعني تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيدا عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها"

معنى العلمانية ونشأتها:

يخلط العديد بين العلمانية وعدة مفاهيم أُخرى مثل الليبرالية والإلحاد، لكن العلمانية بفهومها الإصطلاحي تعني فصل المعتقدات الدينية عن سياسة إدارة الدولة، وعدم إجبار أي إنسان في تبنّي دين أو مُعتقد معيّن، فيما يجب إعتماد البحث العلمي المجرد في التحليل والإثبات.

تُؤكد العلمانية على رفض التدخل في حياة الفرد من قبل المؤسسات الدينية، فالدين بين الإنسان وربه وينتهي دور رجل الدين مع الخروج من دور العبادة أو بالدعوه إلي مكارم الأخلاق.

ولقد كان لممارسات رجال الدين دور كبير في بروز ونشأة العلمانية في عصر الظلام في أوروبا، لأنهم تسلطوا علي الناس وقاموا بمحاربة العلم والعلماء ودعموا السلطة التي تعطيهم حقوقا في تفسير الدين علي هواهم. ومع بزوغ عصر النهضة في أوروبا بدأت الحركة العلمانية بالتطور والنهوض فواجهت رجال الدين والإقطاع ودعمت العلم والقوانين الوضعية كأساس للحياة العامة واستبعاد كل ما يتعلق بالدين والغيب واختصاره بعلاقة خاصة تربط الإنسان وربه ولا تتجاوز ذلك، وهذا ماكان وراء إنطلاقة الحقوق المتساوية بين المواطنين وتداول السلطه المدنيه بإراده الشعوب.

أبرز مُفكري العلمانية:

هناك بعض النماذج من دعاة العلمانية لم يقبل بفصل الدين عن الدولة فقط بل غالي و تجاوز ذلك في الدعوة إلى تشكيل مجتمعات ترفض أي شيء يرتبط بالدين أو الغيبيات فالأخلاق تجريدية لا ترتبط بالإله.

ومن أبرز مُفكري هذا النوع المتطرف من العلمانية، (ميكافيللي) والّذي نادى بأبعد من فصل الدين عن الدولة فقد عادى سلطة الكنيسة فلم يطالب بالعلمانية فقط بل طالب أن يكون الدين بيد الأمير بشكل مُطلق.

ولكن ككل فلسفه جديده ظهر فلاسفة ومفكرون أقل حدة وتطرف وكان لهم أثر كبير في صياغة أفكار ومبادئ العلمانية أبرزهم باروخ سبينوزا (١٦٣٢ –١٦٧٧) و شارل مونتسكيو (١٦٨٩ –١٧٥٥).

العلمانية في مصر

اختلفت التعريفات التي لازمت العلمانية منذ أول ظهور لها في مصر مع دخول الحملة الفرنسية إليها إلى يومنا الحالي، حيث تتعامل معها فئة على إنها كل ما يتعلق بالعالم المادي الدنيوي خارج عن نطاق التعاليم الإسلامية والغيبيات، في حين تراها فئة أخرى على إنها هي مجرد إجراء فصل الدين عن الحياة السياسية على اعتبار أن الدين يتعلق في المقام الأول بحياة الشخص مع معبوده ولا صلة للمجموع بتلك العلاقة الشخصية، ويرى البعض من تلك الفئة أن الرقي الذي يميز الدين لا يليق بأن يدخل إلى ساحة التنافسات السياسية .

باروخ سبينوزا :ولد في هولندا وكان ينتمى إلى الطائفة اليهودية ولكنه سُرعان ما بدأت أفكاره تتبلور في العلمانية، فقد انتقد التوراة فلسفياً وأدخل العقل في التفكير الديني والسياسي والفصل بين بدع الإنسان وتعاليم الدين، ومن أشهر كُتبه رسالة موجزة في الله والإنسان وسعادته، ورسالة في إصلاح العقل

.

شارل مونتسكيو: ولد في فرنسا. يُذكر مونتسكيو كأحد أبرز المفكرين والفلاسفة الّذين دعوا إلى الحرية والتسامح والحكم الدستوري في فرنسا، ويُعتبر من أشد أعداء الإستبداد كما دعا للفصل بين السُلطات وله عدّة أعمال منها مقالة في سياسة الرومان في الدين وملاحظات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم، ومؤلفه الأشهر هو روح القوانين.

لا يزال أغلبية رجال الدين في مصر يرون كفرا في كلمه العلمانيه ، ولا يتعمقون في المعني المقصود الذي يقدس الدين ولكنه لا يسمح لرجال الدين بالحكم. القضيه ليست في الكلمه ولكن في فلسفه المقصود بها.

التحول الديمقراطي في جنوب شرق أسيا والسعي نحو الدولة المدنية كنموذج توافقي

إن موجات التحول الديمقراطي التي شملت أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي، والاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية في تسعينيات القرن نفسه، والشرق الأوسط لم تمتد لتشمل دول جنوب شرق آسيا بنفس الطريقة. كما أن هذه الدول لم تتحول الي الديمقراطية الليبرالية فيما عدا الهند. الصين هي المثال الأكبر الذي كيف الديكتاتورية الشيوعية إلى ديكتاتورية ليبرالية في مفهومها الإقتصادي مع الإحتفاظ بسيطرة مطلقة للحزب الحاكم بدون فرصة تداول للسلطه.

إن هناك مجموعة هامة من التساؤلات حول الدول التي ما زالت تراوح مكانها بالنسبة لتحقيق الديمقراطية بشكل عام، وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا بشكل خاص. وتشمل هذه التساؤلات: هل الأمن الإقتصادي أكثر أهمية من توسيع دائرة الحريات أم أن كليهما، التنميه الإقتصاديه والحريات السياسية، يشتملان على القدر نفسه من الأهمية للشعوب.

وهل يتطلب التحول السياسي في دول جنوب شرق آسيا التبني الكامل للنموذج الغربي؟ أم أن هناك منطقة وسطى بين الإستبداد والديمقراطية، يمكن أن تقف عندها هذه الدول بما يحقق نموذجاً جديداً للتحول السياسي في هذه المنطقة الحيوية من العالم بشرط أن تكون له قواعد الإستدامه بلا إنهيار كما حدث في النموذج السوفيتي؟

المشكلة الواجب دراستها أن الإصلاح السياسي والإصلاح الإقتصادي، يبدوان أحيانا كما لو كانوا متعارضاًن ومضادانً لبعضهم البعض. فالأول قد ينتج ديناميات قوي جديدة، وقيادات جديده ولكنه أيضا قد ينتج أسوأ الإختيارات من جموع غير المتعلمين والجهلاء الذين لا يستطيعون إستيعاب متطلبات التنميه، بينما قد ينتج الثاني تنميه بعيده التأثير علي الجيل الحالي وقد ينشأ في الطريق طبقات جديدة مستفيدة على حساب طبقات أخرى مستبعدة.

كما يبدو من التجربه التاريخيه أن التحول من سلطة الجيش العسكرية التي تحظي بمميزات القوه والنظام والطاعة والالتزام، إلى المجتمع المدني مرة واحدة، يبدو صعباً جداً، ويؤدي إلى العديد من المشكلات وأحيانا الفوضي والفساد ..

من هنا، فإنه من الأهمية بمكان التعرف إلى دور الجهاز السياسي للدولة ونوعيتة، في السماح للطبقات الاجتماعية المختلفة بالقيام بأدوارها السياسية، التي قد تكون معارضة لجهاز الدولة وراغبة في تغييره. ولكن عندما تكون الصفوة قوية ومتحدة وغير راغبة في التغيير، نظراً لأن النظام السياسي يدعم مصالحها، فإن

التغيير قد يأتي في هذه الحالة من خارج الدولة، وليس من داخلها، عبر تدخل دول أخرى لها مصالح في إحداث هذا التغيير.

وعموماً، يمكن القول بأنه كلما نضجت الديمقراطيات، فإن السياسة سوف تتحول من الجوانب الشخصية الفردية القائمة على فرد أو صفوة محدودة، إلى سياسات مُلزمة للجميع. فالواقع الراهن لدول جنوب شرق آسيا، يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن شرعية الأداء للزعماء تفوق بدرجة كبيرة حتى الآن شرعية الصندوق الذي قد ينقلب عليه الناخبون بسهولة ويسر.

فالديمقراطية لم تتعمق بعد في هذه الدول المتفاوتة في ما بينها اقتصادياً وسياسياً، وهو أمر لا يعني أن الديمقراطية تمثل رغبة مُلحة لشعوبها، على الأقل مرحلياً، بقدر ما يعني أنها مسألة مؤجلة في الكثير من هذه الدول، خصوصاً في ظل الهيمنة الصينية القادمة، والقائمة على هيمنة الحزب الواحد، .

فالصين سوف تكون اللاعب الرئيس والمهيمن في المنطقة، وهي التي سوف تحدد شكل التحول الديمقراطي وحجم انتشاره. ولن يتم ذلك فقط من خلال تدخلها في شؤون الدول الأخرى اقتصادياً، وربما سياسياً، بقدر ما سيتم من خلال شكل التحولات التي سوف تحدث في الصين ذاتها، وطبيعة القوى السياسية فيها، ومدى قبول الحزب الحاكم فيها بالتعددية السياسية، مثلما قبل بالانفتاح الإقتصادي في المستقبل.

لماذا تحتاج مصر حكما مدنيا حديثا:

أما لماذا نري أن مصر تحتاج حكما مدنيا بالتعريف المذكور للدوله المدنيه في بدايه هذا التقرير، فذلك لأن تداول السلطة، والرقابة علي مؤسسات الدولة والتوازن بين السلطات هو الحامي للأفراد ولحقوقهم المذكورة في الدستور. إن امكانية تداول السلطة تضع كل حاكم امام لحظة تركه الحكم وحساب الجماهير، فيتعظ ولا يتغول علي الحقوق ولا يتسلط في الحكم. نعم، هناك نظما ديكتاتورية حققت طفرات تنمويه، ولكنها الاستثناء، ويوتوبيه الديكتاتور العادل الذي برغم دوام حكمه لا تأخذه سكرة السلطة ويظن انه فوق القانون غير ثابته.

من يقرأ التاريخ لا يتوه، والمجتمع الإنساني على اختلاف جغرافيته وثقافاته ما تزال احتياجاته الأساسية للتقدم مشتركة، وأيضا عوامل نجاحه أو فشله متوافقة، والتاريخ يقول أن جميع النظم العسكرية أو الفئوية مهما انجزت في لحظات، فهي كمن يبني قصرا من رمل على الشاطئ، تنتهي في الأغلب إلى انتهاكات للحريات أو إنقلابات أو حروب أو ثورات أو إغتيالات تهدم ما تم إنجازه وتعود بالبلاد الي نقطة الصفر مرة اخري.

فلم يتحقق لدولة إنجازات حسابية كما فعل هتلر بألمانيا، فهو صاحب أكبر نهضة صناعية واقتصادية وعسكرية خلال النصف الأول من القرن الماضي إلا أن الوضع انتهي به وبدولته إلى الدمار.

وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، المواطن الألمانى فى الشطر الغربى بعد الحرب هو نفس المواطن فى الشطر الشرقى، والمواطن الكورى فى الطرف الجنوبى هو نفسه فى الطرف الشمالى، إلا أنه تفوق بنسبة ١٠٠٪ فى الحالتين الغربية والجنوبية، وفشل بنسبة ١٠٠٪ فى الحالتين الشرقية والشمالية، رغم أن الچينات والعقلية واحدة هنا وهناك، عوامل النجاح والفشل واحدة، الموارد الطبيعية والثروة البشرية، إلا أن أسلوب الإدارة كان مختلفاً من كل الوجوه.

الأمثلة متعددة بين ما كان يظهر من قوة الاتحاد السوفيتي ثم انهياره، في أوروبا الشرقية والغربية، وبين كل ما كنا نقرأه عن حكم الرئيس تيتو وتقسيم بلاده وحروبها الأهلية غير الإنسانية، ونهرو الذي انتهي بالهند إلي أن تكون من القوى الكبرى في ظل ديموقراطية اختارها نهرو وديكتاتورية اختارتها الباكستان.

والأمثلة متعددة في أفريقيا التي استقلت بلادها وتحت حكم عسكري لأغلب أقطارها، انهارت اقتصاديا وانهزمت حضاريا، وانتشرت المجاعات والحروب الأهلية والفساد.

والخبره تقول أن مصر، استفذت وأضاعت فرصها في التنميه باستمرار عبر التاريخ الحديث لأن نظام الحكم فيها سار بنفس الفلسفة جيل بعد جيل في انتظار نتائج مختلفة.

إننا لا نعتقد أن الشعب المصري، صاحب أول دوله في تاريخ الإنسانيه، يرتضي الآن حكما ديكتاتوريا صريحا كما هو الحال في الصين مثلا. فأجيال الحكام بعد ثوره ١٩٥٢ بلا استثناء إدعت الديمقراطيه ومشاركه الشعب في الحكم رغم أن في قلب نظامها كانت فلسفه الحزب الواحد والنظام الذي لا يقبل تداول السلطه.

المقصود بدلالته أن حكم مصر يتجه الي النموذج الديمقراطي ويتعثر ويعود. ونري الآن أن مصر تقف في مفترق طرق، بعد ثورتين، نجحت بعدهما مرورا بأسوأ كوابيس شعبها تاريخيا، تحت تأثير فوضي بعد ٢٠١١ ، الي الحكم الديني للإخوان لمده عام ، الي النجاح في إقرار دستور مصري محترم عام ٢٠١٤ يحدد هوية الدولة وطريقة الحكم بشكل واضح كدولة مدنية حديثة، وقد وافق عليه كل المصريين بأغلبية ساحقة.

إن أهم ما في هذا الدستور هو إقرار تداول السلطه وعدم السماح لأي رئيس منتخب بالحكم أكثر من مدتين فقط. هذا الدستور يجب أن يحترم، وعلي الحكمومه والشعب السعي لتطبيقه وتهيئة المناخ له، كما ورد في

نص مادته الخامسة: "يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين فى الدستور."

ولكن يبرز السؤال وتظهر المعضلة السياسية..

معضلة تطبيق قواعد الحرية السياسية وتحقيق الديمقراطية في مصر

الجيل الرابع من الديمقراطية

إذا نظرنا حولنا، فإن هناك بلاداً مازالت تعيش في جيل الديمقرطية الأول، والثاني، وأن جيل الديمقراطية الثالث الذي يحترم قيم الحرية، والإنسانية، ويمارس الحوكمة في إداره البلاد، لم ينجح أيضا في تحقيق أهدافه حتي عند مؤسسي هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية. وتجربتنا المصرية ستؤثر ليس فقط في مصر بل في كل المنطقة.

إن أمام مصر أربع سنوات ، ينتهي بعدها حكم الرئيس السيسي في عام ٢٠٢٢ ، وتنتهي الفترة الإنتقالية التي يقودها البطل الذي نفذ إرادة الشعب وأنقذ فيها جيش مصر البلاد من حكم فاشيستي ديني كان سيطبق علي رقاب المصريين وعقولهم. ومهمه الحكم الحاليّه ان يؤسس لإستدامة طريق التنمية لمصر العظيمة ، ليس إعتمادا على فرد ولكن علي نظام مستدام ، وتداول للسلطة بإرادة حره للناخبين، وإحترام لتوازن القوي داخل المجتمع المصري، مع عدم السماح للدولة بنفاق الغوغاء والمصالح الفئوية علي حساب رؤية المستقبل، أو لديكتاتورية أي طبقه من الطبقات.

إن ديمقراطية الجيل الرابع، بهدف الحكم الرشيد وإحترام واقع القوي الحاكمه في المجتمع المصري، عبر عنها المشاركين في نقاش هذه الورقه بالكلام عن التعليم والمعرفه والتوعيه كأساس لتطبيق الديمقراطيه، وهو تشخيص واقع وليس طرح الحلول.

الكثيرون تكلموا علي التوازن بين السلطات لمنع ديكتاتورية أي طبقة حاكمة، وهو الأمر الذي يقره الدستور ولكنه لا يحدث في أغلب الدول النامية الفقيرة، أو كلها لأن الإنتخابات الحرة لا تأتي في هذه الدول بأفضل العناصر القادرة علي مراقبة السلطة التنفيذية بعلم وموضوعية بلا هدم ولا فساد.

العديد من الرسائل إقترحت عوده الغرفه الثانيه في البرلمان بقواعد تستجلب العقلاء والحكماء جنبا الي جنب مع إختيارات الغرفه الأولي.

الأغلب تكلموا عن تضمين مبادرة الجيل الرابع للديمقرطية، حماية الدستور من تعديل مواد تحديد مدة الرئاسة، لأن تداول السلطة حتمي لحماية الديمقراطية.

العديد كتبوا عن أهمية القضاء المستقل والعدالة الناجزة في تثبيت أركان نظام الدولة بلا إنتقائية ولا تبعية.

خاتمة

إننا يجب أن ندرك أن كل ظروف الانسانية تغيرت، والعالم حولنا يتبدل، ولابد أن نربط الجيل الرابع للديمقراطية بمتغيرات العصر.

إن ما نعيشه من تطور، لم يكن ممكنا في وقت بدء الجيل الثالث من الديمقراطية ، فلابد من صياغة شئ جديد.

ان النموذج الديمقراطي حتى فى تطبيقه الحالي فى الغرب هو محل مراجعة نتيجة ثورة المعلومات و الاتصالات التى كسرت الحواجز بين المواطن و صانع القرار ، وأتاحت فرصة للتواصل المباشر بينهما ربما دون حاجة لوسيط مثل الأحزاب، بل فقدت الأحزاب أهميتها كأداة للتنظيم و تعبئة الناخبين و جمع التبرعات بسبب إمكانية قيام المرشح بهذه الأمور بشكل مباشر عبر الانترنت. كذلك هناك تراجع فى أهمية الأيديولوجية كأطار لتجميع المواطنين فى إطار عمل سياسى او حزبى. وربما يكون الاهتمام الأكبر للمواطن الان يتركز على فاعلية الحكم effectiveness اى قدر الإنجاز و الاستجابة لمطالب المواطن بعض النظر عن الفكرة الأيديولوجية التى يتبناها النظام. ولكن من ناحية اكبر فإن تحقيق اكبر فاعلية للحكم ترتبط بوصول الأكفأ لمقاعد الحكم من خلال نظام يتيح ذلك، و يرتبط أيضا بأهمية وجود نظام الرقابه و المسأله على صانع القرار، و تحديد فترات للحكم term limits لضمان التجديد فى الفكر و حيوية الأداء. باختصار نرى ان الجيل الجديد للديمقراطية يجب ان يركز على العناصر التالية:

- فاعلية الحكم
- كفاء الحكام
- الرقابة و المسألة المستقلة عن السلطة التنفيذية

.نظام عدالة مستقل وفعال(الثورة الحقيقية يجب أن تحدث هنا في هذا المجال)

-نظام تعليم وثقافه يتيح للمواطنين إختيار الأفضل

إننا نبحث عن مبادرة جديدة للحكم ، بالإتفاق بين ما نحلم به من دولة مدنية وبين واقع القوة الحقيقية علي أرض الواقع لا تحرم البلاد من امكاناتها الإنسانية ولا من مؤسساتها الفاعلة الوطنية، مبادرة تعطي للحرية مكانها وإحترامها بضبط العدالة الناجزة التي لا تسمح للحرية بالتحول الي فوضي، ولا بالتلاعب الإنتقائي للقانون. مبادرة تسمح لعموم الشعب بالإختيار الحر ، وتوازن حسن الإختيار بنظام برلماني متوازن.

إن القوات المسلحة المصرية تملك زمام الأمور الآن ، ولا يجب أن توضع سياسيا أمام مسئوليه تحدي التنمية ، وتفقد قيمتها المرجعية في حاله الخروج عن الدستور والشرعية، أو الثورات الهدامة ، اذا استدعاها الشعب . لا يجب أن تصبح القوات المسلحه هي المسئولة أمام الشعب عن الأوضاع السياسية. وعلينا الحفلظ علي دورها في الحفاظ علي استقلاليه مصر ضد أي عدوان ، وعلي حمايه الشعب والدستور عند الإحتياج .

لذلك فلابد من إيجاد صيغة جديدة تحترم توازن القوي ولكن لا تهدر قواعد الدولة المدنية وهذا ما سنسعي الي صياغته بمشاركة كل أصحاب المصلحة في المجتمع.

أبرز مشاركات القراء

واحدة من المداخلات قالت:
" الواقع أن العامة، والجهلة، سيأتون بمجالس مشابهة لهم في الفكر وينتهي الأمر بالبلد الي الفوضي، ومنافقة العموم، بلا رؤية ولا إلتزام بقواعد الحوكمة. ولعل ما حدث بعد ٢٠١١ عندما تحكم العامة في الحياة تم تعيين أكثر من مليون موظف في الحكومة إرضاءا للمظاهرات بلا إحتياج لهم.
القليلون قدموا أسلوبا للتنفيذ، وليس مجرد ينبغيات نظرية، مما أوقر في وجداننا أهمية إستمرار الحوار حتي يتطابق ما نقول مع ما نفعل، مثل عودة نظام الغرفتين في البرلمان حتي لتضمين المعرفة والحكمة في واحدة منهما وتتوازن القوي السياسيه في الرقابه والتشريع.
البعض عرض لأنظمة إنتخابية مختلفة لضمان التمثيل الأمثل للشعب وهو في رأينا من المواضيع الواجب مراجعتها وإعاده مناقشتها.

وهذه مداخلة هامة تقول:
إن أساس الديمقراطية هو السيادة والسلطة الحقيقية للشعب. ولن يمكن ممارسة هذه السيادة او تلك السلطة الا من خلال مؤسسات تُنشا وتُدار باساليب من صنع من نوكلهم أو نفوضهم (delegate) في ذلك .ويبقي السؤال الأهم من هم المرشحون ومن هم الناخبون وهل كلاهما مؤهل للقيام بدوره المفروض..لا شك ان ذلك يتفاوت تفاوتا كبيرا من مجتمع لاخر طبقا لمستويات التعليم والوعي بشكل عام وتلك هي المُعضله الكبري التي يجب أن نجد لها حلا.
يقول أحد المواطنين:
"لتحقيق الحكم الرشيد فإننا نحتاج الى النضج المجتمعي، والى إعادة بناء الإنسان وقيمه المجتمعية والتوازن بين حقوقه وواجباته .
المسؤولية يتحملها عمليا طرفان رئيسيان:
- الدولة بأدواتها المعرفية والتعليمية والثقافية والإعلامية مع وضوح الهدف والاستراتيجية.
- مؤسسات المجتمع المدني التنموية والتي ينتقل دورها من التمكين المعيشي الى بناء الإنسان القويم في إطار الحوكمة الرشيدة
وَيَا ليت ان يتوافق الطرفان في إطار استراتيجية محكمة لتحقيق اعادة بناء المواطن الصالح للعصر الحديث بمنظومة قيم وثقافة ومعرفة وأدوات ديموقراطية متوازنة تستهدف تحقيق نجاح للمجتمع يحقق فيها الفرد ما لا يستطيع تحقيقه بمفرده في بيئة اخرى.

واحدة من أهم المداخلات جاءتنا من طبيب مصري مرموق يعيش في أمريكا منذ ثلاثين عاما بعنوان:
"جاء اليَوْمَ الذي تنهار فيه الديموقراطية الامريكية"

أرجو أن تضع في إعتبارك عند صياغة مبادرة نحو الجيل الرابع من الديمقراطية أن مخترعي الجيل الثالث كان أهمهم أمريكا ، ومن تجربتي في المعيشه في الولايات المتحده لمده ثلاثين عاما ، فإنّه مهما حاولت إنتخاب الشخص المناسب فلن تستطيع. سيمنعك سكان القرى والجهلة وأنصاف المتعلمين من ذلك. هذا ليس في مصر ولكنه في أعرق ديموقراطيات العالم.. هكذا حللت مجلة الأكونوميست الحال السيئ الذي أصبحت عليه الديموقراطية الامريكية. وحيث أن سكان القرى هم الكم الأكبر من البشر وغالبيتهم من الجهلة وأنصاف المتعلمين من الفقراء(نسبيا) فهم المتحكمين في نتائج الإنتخابات المرتبطه بالمصالح الفرديه ضيقه الأفق ، ليبدأ إنهيار الديموقراطية الأمريكية فعلًا وإن بقيت شكلًا.

لقد أفرزت الانتخابات الامريكية دونالد ترامب وهى نفس القاعدة التى أتت بأردوغان للحكم وثبتته في تركيا مهما رفضه المتعلمين وأتت بمحمد مرسي والإخوان بأصوات سكان الصعيد والمسيرين بفكره الدين في مصر مهما فعل المواطنين المتعلمين.

لم يضع النظام الديموقراطي هذه الفرضية في حسبانه فهو نظام ناجح ومتوازن (فقط) في الدول المتعلمة والمثقفة، كأوربا الغربية وخاصة في الدول الأكثر تعلمًا كدول الشمال الاوربي والتي مازال بها حتى الآن توازن بين القرى والمدن وإختفي منها الجهل. لقد فشل تصدير النموذج الامريكي في العديد من الدول المتخلفة والنامية وها هو يكاد يفشل افي أمريكا نفسها، بعد ما فشل من قبل الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية . فدومًا ستنتهي الإنتخابات بمن يستطيع دغدغة مشاعر العامه من السكان ، سواءًا بالوعود البراقة والمبالغ فيها أو عن القوة والفتونة و"شجيع السيما" أو "الكاوبوى الغربي" أو بالزيت والسكر المصري أو بالنقود صراحة أو بنشر فضائح الخصوم والضرب تحت الحزام أو بلعب ورقة الدين التي تفتح الابواب المغلقة عند الجهلة وأنصاف المتعلمين.

فما هو البديل؟ البديل واحد من ثلاثة..أولهم وهو أفضل الحلول أنه على من يريد الوصول للسلطة والحكم ومقاعد البرلمانات من التقدميين والمثقفين ومتحرري الفكر أن ينصف هذه الطبقة ويتكلم بلغتها البسيطة ويدافع عنها بحق ويعمل من أجلها وهو ما يجهله الكثيرون من النخبة والمثقفين الآن فهم يتكلمون فقط مع أمثالهم وبلغتهم التى لا يفهمها العامة ثم يضربون رأسهم في الحيط حين يفشلون. ! والبديل الثاني وهو سيئ وربما شبه مستحيل وهو حجب هذه الطبقة عن الانتخابات أو منعها حتى تتعلم وتفهم حقوقها السياسية وهذا لن تقبل به دساتير هذه الدول التي ساوت بين البشر فصوت أستاذ الجامعة بكل علمه وثقافته يماثل صوت الأمي ومن لم يتعلم . والثالث وهو البديل "الأسوأ تمامًا" وهو أن تقبع هذه الدول تحت حكم ديكتاتوري بواحد من أشكالها المتعددة، دينيه أو عسكرية أو أمنيه، يكبت الحريات ويضع معارضيه في السجون ويُعَيشهم في خوف ورعب ،بأمل أنه لعل وعسى أن يكون هذا الديكتاتور مثقفًا ومتعلمًا وفاهمًا وله رؤية وحتى إن حدث فمن يضمن لهذه الشعوب متي يتغيرون وتأخذهم نشوه السلطه و من يأتى بعدهم.

إن الرجوع الى الديكتاتورية في الدول التى حلمت الحلم الأمريكي شئ مرعب ومهين،لذلك فإنني أؤيد مبادره فتح باب التفكير في الخروج من هذا المأزق..

<u>وأخري تقول:</u>

المطروح خطير لانه يناقش جوهر المعضلة السياسية الاقتصادية بالضرورة في هذا الزمن ليس فقط في وطننا الغالي اوَ منطقة الشرق الأوسط بل في العالم اجمع.

لقد أعجبني تقسيم ديمقراطية الأجيال الا أنني أذكركم إننا نري اليمين المتطرف الدكتاتوري يجتاح العالم الديمقراطي الآن.

السؤال الصعب هو هل أصبحت الديمقراطية فكرة واقعية تواكب التغييرات الحياتية والتكنولوجية والثورة الرقمية الحاليه، التي تغير واقع الأمم وتقوم بعملية غسيل مخ جماعية للشعوب من خلال اجهزة مخابراتية.

أتمني أن نناقش أساسا هل الديمقراطية مازالت فكرة مطروحة في عالمنا المتغير الذي تحكمه الإرادة الافتراضية.